جدل الشارع والبيت ـ مراسلات بين الهياكل من أجل حذف معاليم الاذاعة والتلفزة

نظرا لاحتجاجات المواطنين على غلاء فاتورتي استهلاك الكهرباء والماء وتذمرهم من كثرة الاداءات التي اثقلت كاهلهم وباتت تتجاوز اجر المواطن العادي (SMIG) الذي اصبح عاجزا عن تغطية مصاريفه الحياتية وسط هذا الكم من الاداءات والفواتير مما دفعه الى المطالبة بحذف جميع الاداءات بما في ذلك معاليم الاذاعة والتلفزة قامت «كل الناس» بزيارة مؤسستي STEG و SONEDE لايضاح الامر للمواطنين وتفسير اسباب غلاء فواتير الاستهلاك فبالاستفسار عما تداولته وسائل الاعلام الوطنية في الاونة الاخيرة عن خبر مفاده الغاء معاليم الاذاعة والتلفزة من فاتورة الكهرباء في ظل ما ارسله المواطنين من عرائض مطالبة بحذفها اجابنا السيد الهادي الرزقي مدير عمليات التوزيع ان الادارة راسلت وزارة الصناعة التي تعود لها بالنظر من اجل اعلامها بتذمرات المواطنين كما كاتبت جامعة الكهرباء والغاز وزارتي الصناعة والمالية للمطالبة بحذف هذين المعلومين بالاضافة الى المعلوم البلدي في إطار التخفيف من اعباء الفاتورة ومازال الموضوع في طور دراسة هاتين الوزارتين له. اما بخصوص غلاء الاسعار التي ما انفكت ترتفع في فترة حكم الرئيس المخلوع حيث وقع الزيادة في سعر بيع الكيلو واط خلالها 13 مرة مثلما ارتفع سعر تكلفته من 55 مي سنة 1991 الى 186 مي فيجيبنا السيد الهادي الرزقي ان الاسباب تكمن في غلاء سعر المحروقات في ظل حرب الخليج الاولى والثانية واسقاط نظام صدام وما يحدث اليوم في ليبيا لان شركة الـSteg تشتري هذه المواد (النفط ، الغاز ...) من الدولة بأسعار عالمية لذلك هي مضطرة في زيادة ثمن البيع كلما ارتفع ثمن

الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه: كشف استهلاك الماء

من ينقذنا من فاتورة الماء والضوء...؟

فواتير من النار... مع زيادة في الأسعار

الكلفة واكد ان مالا يعلمه المواطن هو ان ثمن كلفة الكيلو واط بلغ سنة 2010 ، 180 مي وهو يفوق ثمن البيع الذي يساوي 125.3 مي للكيلو واط كما اكد ان الاسعار تحددها كلا من وزارتي الصناعة والمالية ولا شأن للمؤسسة في ذلك فهي تكتفي فقط بتنفيذ الاوامر والقرارات في الوقت الذي يؤكد فيه السيد شهاب الرويسي الملحق الصحفي بمؤسسة SONEDE ان الوزارة المعنية ترفع في الاسعار حسب معطيات ترسلها المؤسسة حتى يقارب ثمن البيع ثمن الكلفة وذلك بغاية ضمان التوازن في مثل هذه الشركات التي تعد ضمن المرافق العمومية التي تسعى الى توفير الخدمات الى المواطنين في كل الجهات فالسعي الى خلق التوازن يضمن ديمومة هذه المؤسسات حتى لا تتكبد خسائر كبيرة تفضي الى بيعها الى خواص وهو ما سيمثل كارثة للمواطنين اذا ما حدث لا قدر الله لان غايتها ستصبح جني القدر الامكن من الارباح باستغلال حاجة المواطنين لهذه المواد كما بين السيد مراد بن منصور نائب مدير بالشركة ان اسعار البيع لا تعتبر باهظة حيث وصل معدل ثمن بيع الماء سنة 2011 546. مي للم3 في المقابل تنا هز ا لكلفة 710 مي للم3 كما ان معدل استهلاك العائلة التونسية يتمثل في30م3 في الثلاثية وهو ما يقدر بـ13 دينارا دون احتساب معاليم التطهير في المقابل نجد المواطن الفرنسي يستخلص على نفس كمية الاستهلاك 90 دينارا بينما المغربي 29500 مي والانقليزي 107 دينار وهو ما يطرح تساؤلا يحتاج اجابة ضافية وتدخلا ناجعا : هل ان الاجر الادنى للعامل التونسي يعتبر جد متدني اكثر من اللزوم مقارنة ببقية الدول ام ان فواتير الاستهلاك لسعر الكيلو واط والم3 من الماء) هي جد باهظة ؟ لان هناك اختلال في التوازن بين ما يتقاضاه المواطن التونسي العادي وما هو مطالب بدفعه من مصاريف. وقد اكد السيد شهاب الرويسي ان توحيد سعر الم3 (من 20 الى 150) وتعميمه على جميع المواطنين فيه تكريس للحس التضامني بين الجهات حتى تنعم الجهات المحرومة من الموارد المائية بذات الخدمات التي يتمتع بها المواطنون في الجهات الغنية كما تشترك المجموعة الوطنية في تحمل مصاريف مد القنوات وثمن النحاس والعدادات واقامة المضخات والخزانات والقيام بالمعالجة والتوزيع واجور العملة والاطارات وفي النهاية

فان 98.7 ٪ من العائلات التونسية تدفع اقل من 575 مي/م3 اي اقل بكثير من سعر التكلفة اذا ما نظرنا الى الاسر التي تستخلص 145مي/م3 وهي تمثل 41 ٪من نسبة المشتركين اما عن ما حدث من شوشرة وبلبلة حول اتهام شركة الـSTEG بالمعاملة مع اعضاء اسرة النظام البائد والفواتير الجد متدنية وهو ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي مثل فاتورة حياة بن علي ونعيمة.. فقد اجابنا السيد الهادي الرزقي ان المنظومة التي يتعاملون بها مع الحرفاء هي منظومة سليمة وان كل تلك الملفات تخضع الان الى متابعة قضائية وان الشركة لن تتسامح مع افراد هذه العائلة الذين كانوا يتقاعسون ويمتنعون عن دفع المعاليم مثل سفيان ونعيمة كما يؤكد على ان الشركة بعثت عديد الرسائل المضمونة الوصول اليهم للاستخلاص وهي موثقة لديهم لكنهم كانوا يتملصون من الدفع بالقوة وبالنسبة للفواتير التي يعتبر معلومها متدني فقد اجاب ان للشركة 3 ملايين حريف من بينهم 170 الف يدفعون معاليم بين الدينار والخمسة دنانير لانها تمثل اقامات ثانوية للمشتركين وهي مقفلة لاشهر عديدة. وعن جديد الشركة افادنا السيد الهادي انهم بصدد انجاز 3 مراكز لانتاج الكهرباء في جهات مختلفة وهي تتمثل في غنوش والذي بلغت كلفته 700 مليار وسينطلق العمل به انطلاقا من جوان 2011 وسوسة حيث ناهزت كلفته 560 مليارا وسيصبح جاهزا للعمل في جوان 2013 والطاقة الهوائية ببنزرت والذي قدرت تكلفته بـ600 مليار وكان من المفترض ان ينطلق في العمل بداية من 2011 لكن احتجاجات المواطنين حول تركيز الهوائيات ورغبتهم في ترفيع كلفة كراء قطع الارض التي تنتصب عليها هذه الهوائيات استدعى التأجيل واضاف السيد الهادي انهم بصدد العمل على ادخال خدمة جديدة تتمثل في SMS وذلك من اجل تبادل المعلومات مع الحرفاء من جديد ونصائح وتذكير في عدم الخلاص حيث ستنطلق هذه الخدمة بداية من جويلية 2011.

منى قاسم

كل الناس 6 ماي 2011

صفحة 11